النظرية الشيوعية

تقوم النظرية الشيوعية على مجموعة من الأسس والمبادئ يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

١ إلغاء الملكية الفردية إلغاء باتا وإحلال الملكية الجماعية بدلا منها.

٢ إلغاء الطبقات بإقامة دكتاتورية البروليتاريا وإبادة الطبقات الأخرى.

٣ كفالة الدولة لجميع "المواطنين" فى مقابل تكليف القادرين منهم بالعمل رجالا ونساء.

٤ المساواة فى الأجور.

٥ إلغاء الدين.

٦ تطبيق مبدأ "من كل بحسب طاقته، ولكل بحسب حاجته"

٧ اللغاء الصراع من المجتمع البشرى بإلغاء الباعث عليه وهو الملكية الفردية.

٨ إلغاء الحكومة فى المستقبل، وإقامة مجتمع متعاون متعاطف بغير حكومة.

ونحاول فيما يلى بسط كل واحد من هذه المبادئ فى إيجاز دون تفصيل.

١ – إلغاء الملكية الفردية

أسلفنا القول فى مناقشة المادية الجدلية والتفسير المادى للتاريخ أن الشيوعيين يعتبرون الملكية الفردية هى المسئولة عن كل الشرور التى خاضتها البشرية منذ تركت مرحلة الشيوعية الأولى حتى دخلت مرحلة الرأسمالية، وأنها كانت خلال ذلك التاريخ كله مثار "الصراع الطبقي" الذى يبعث الأحقاد والاضطرابات فى المجتمع البشرى. وأنه لابد من إزالتها والرجوع بالناس إلى الملكية الجماعية التى كانوا عليها فى الشيوعية الأولى، لكى تستريح البشرية من الصراعات والأحقاد وتعيش فى طمأنينة وسلام.

ويرى الشيوعيون إن الشيوعية الثانية والأخيرة التى يدعون إليها هى الحل، وهى طريق الخلاص. لأنها ستلغى الملكية الفردية إلغاء باتا وتحل الملكية الجماعية محلها، فلا يملك أحد شيئا من وسائل الإنتاج وأدواته ملكية فردية، سواء كان الإنتاج زراعيا أو صناعيا، إنما تكون الملكية جماعية.

وليس معنى الملكية الجماعية أن أى مجموعة من الناس يملكون أو يمكن أن يملكوا ما تحت أيديهم من وسائل الإنتاج وأدواته ملكية مشتركة، كأن يملكن العمال المصنع الذى يعملون فيه، أو يملك الفلاحون المزرعة التى يفلحونها (كما يتبادر أحيانا إلى أذهان السذج الذين يتسمعون إلى الدعاية الشيوعية فيتصورونها على غير حقيقتها) إنما معناها أن "الدولة" هى المالك الوحيد للإنتاج كله، بوسائله وأدواته وناتجه، فهى التى تملك المصانع وإنتاجها كما تملك المزارع ومحاصيلها، وتقول النظرية إن الدولة تقوم بذلك نيابة عن الشعب، أو عن طبقة "البروليتاريا Proletariat" (ومعناها الطبقة الكادحة) التى يفترض فيها حسب النظرية أنها هى المالك الحقيقى! ذلك أن النظرية الشيوعية تقول إن المنتج الحقيقى لأى سلعة هو العامل الذى يبذل الجهد لإنتاجها. ولكنه فى ظل الإقطاع والرأسمالية لا يملك الناتج الذى أنتجه بجهده. إنما هو يبيع جهده للإقطاع أو الرأسمالى الذى يشترى هذا الجهد بأبخس الأثمان ويستمتع وحده بفائض القيمة (وهو الفرق بين ثمن المادة الخام مضافا إليه أجر العامل وبين سعر السلعة فى السوق) وعلى هذا يعتبر الإقطاعى والرأسمالى مستغلا لجهد العامل وظالما له، ويعتبر العامل فى وضع غير إنسانى لأنه مستغل لحساب إنسان آخر، وهذا فى شرعة الشيوعية غير جائز لأن الجريمة الكبرى فى حق الإنسان هى أن يكون مستغلا من قبل إنسان آخر. أما فى الشيوعية فليس هناك استغلال من إنسان لإنسان لأن الكل مالكين، وإن كانت الدولة من والوجهة العملية هى التى تدير هذه الملكية، وهى التى توزع الناتج على "المالكين الحقيقيين"!

وسنتحدث عن طريقة التوزيع فيما بعد. إنما نكتفى هنا بالقول بأن الدولة هى المتصرف الحقيقى فى جميع الأمور.

ويقول الشيوعيون كما أسلفنا إن الملكية الفردية ليست نزعة فطرية (بل إنه لا توجد نزعات فطرية على الإطلاق) وإن الملكية الجماعية هى الأصل فى حياة الإنسان بدليل الشيوعية الأولى. إنما اكتسب الإنسان تلك النزعة الشريرة فيما بعد اكتشاف الزراعة. وإنه ينبغى تطهير الناس من هذا الشر الذى اكتسبوه، وإعادتهم إلى الحالة التى كانوا عليها أول مرة بجعل الملكية ملكية جماعية.

٢ – إلغاء الطبقات

منذ خرج الناس من الشيوعية الأولى التى لا ملكية فردية فيها، أو بعبارة أخرى منذ بدأت الملكية الفردية بدأ ظهور الطبقات فى المجتمع، إذ انقسم الناس إلى مالكين، واستغل المالكون ما في أيديهم من الملك لاستغلال الآخرين الذين لا يملكون، فأصبحت الملكية سلطة استغلالية، وأصبحت الطبقة المالكة هى التى تحكم، وبما أن السلطة فى يدها فقد صارت تحكم بما يناسب مصالحها على حساب الطبقة التى لا تملك (ومن ثم لا تحكم) واستمر هذا الوضع بصورة سافرة فى عهدي الرق والإقطاع، وبصورة مقنعة فى ظل الرأسمالية، وتقرر الشيوعية أن هذا كان ظلمًا فاحشًا بالنسبة لطبقة الكادحين الذين هم المنتجون الحقيقيون، إذ بدلًا من أن يملكوا نتيجة جهدهم فإن طبقة السادة التى تستغلهم هى التى تستمتع وحدها بثمرة هذا الجهد، بينما يظلون هم في الحرمان والذل والهوان، وليس أقل الذل أن يضطروا إلى بيع جهدهم للمستغل الذى يعملون عنده أو يعملون لحسابه.

ثم تقرر النظرية أن هذا الظلم الفاحش لا سبيل إلى إزالته إلا بإزالة النظام كله، نظام الطبقات القائم على الملكية الفردية.

فما دامت هناك ملكية فردية فهناك طبقات. وما دامت هناك طبقات فهناك ظلم. والسبيل هو إلغاء الطبقات المستغلة (أى المالكة) والإبقاء على الطبقة الوحيدة المنتجة، وهى طبقة الكادحين (البروليتاريا) لأن الطبقات الأخرى طبقات طفيلية لا تستحق البقاء، كل عملها أن تمتص دماء الكادحين وهى لا تتعب ولا تبذل جهدا، وإنما تسرق الجهد لتعيش به حياة ترف وكسل وخمول بينما المنتجون الحقيقيون فى شقاء وكدح وعناء.

والطريق المؤدي إلى ذلك هو الثورة. وهى ثورة حمراء تراق فيها دماء غزيرة حتى يستتب الأمر لطبقة البروليتاريا، فتصل إلى السلطة وتبيد الطبقات الأخرى إبادة، ثم تلغى الملكية الفردية حتى لا تظهر من جديد طبقة مالكة تستغل الكادحين. ويسمى نظام الحكم الذى ينشأ من هذه الثورة "دكتاتورية البروليتاريا" لأن البروليتاريا لابد أن تحكم بالديكاتورية ما دامت المعركة ما تزال قائمة بين الشيوعية وأعدائها. وحكمة الديكتاتورية أن أعداء الشعب لا ينبغى أن تترك لهم أى ثغرة ينفذون منها للقضاء على النظام الصحيح (وهو الشيوعية) لأنهم – بطبيعة الحال – لن يرضوا عن النظام الذى يحرمهم من امتيازاتهم الطبقية. فهم أعداء أَلِدَّاء له. وما دام هناك دول رأسمالية وإقطاعية ما تزال قائمة فى الأرض فإن أعداء الشعب سيتعاونون معها، أو أن هذه الدول ستستغلهم ضد النظام. ولا ينبغى التهاون فى هذا الأمر لحظة واحدة، ولا التراخى مع أعداء النظام – أعداء الشعب – بل لابد من مقاتلتهم بكل شدة، والسبيل إلى ذلك هو أن تتولى الدولة كل السلطات فى يدها، وتقبض على الأمر بيد من حديد، إلى أن يأتى الوقت الذى ينتهى فيه الأعداء من الوجود، وعندئذ لا تزول الديكتاتورية فقط بل تزول الحكومة كذلك الانتهاء الحاجة إليها.

٣- كفالة الدولة لجميع المواطنين

تقوم الشيوعية على مبدأ كفالة الدولة لجميع المواطنين على أساس أن هذا واجب الدولة تجاه المواطنين، وحق المواطنين على الدولة. ويندد الشيوعيون بالرأسمالية خاصة التى تحتفظ دائما بجيش من العاطلين لتضرب به حركات العمال الذين يتمردون على الظلم ويطالبون بحقوقهم، وبالإقطاع الذى يترك الناس يموتون جوعا ليكتنز الإقطاعى ويسمن من دماء الكادحين.

وفى "المنيفستو" – أي الإعلان – الشيوعي الذى أعلنه ماركس أوجب على الدولة أن تكفل لكل فرد من أفراد المجتمع ضروراته الأساسية وهى الطعام والملبس والمسكن والجنس، باعتبارها حقوقا طبيعية، وضرورات ينبغي إشباعها، وتعتبر الدولة مقصرة إذا قصرت فى تحقيق شئ من ذلك لأى فرد من المواطنين.

وفى مقابل كفالة الدولة لجميع المواطنين فإنه ينبغى على كل قادر على العمل أن يعمل – رجالا ونساء – ومن لا يعمل لا يأكل. فكما أن الكفالة واجبة على الدولة فالعمل واجب على الفرد مادام قادرًا عليه، ولا يعفى من ذلك أحد على الإطلاق إلا الأطفال حتى يبلغوا السن التى تؤهلهم للعمل، والعجزة من الرجال والنساء الذين لا يقدرون على أى نوع من أنواع العمل فأولئك تكفلهم الدولة بلا مقابل.

وبما أن الدولة هى – من الوجهة العملية – المالك الوحيد والمسيطر الوحيد على الإنتاج، فهى التى تحدد لكل فرد في المجتمع نوع العمل الذى يقوم به ومكانه كذلك مقابل كفالة الدولة له. وتحدد الدولة صلاحية أي إنسان لنوع معين من العمل بحسب اختبارات تجريها على الأفراد لتحديد مواهبهم وقدراتهم. أما مكان العمل فتحدده الدولة حسب احتياجاتها بوصفها المشرفة على الإنتاج كله.

والمرأة – كالرجل – لابد أن تعمل فى أماكن العمل خارج البيت. وكونها زوجة وأمًا لا يتعارض مع هذا المبدأ. فهى تأخذ الإجازة المقررة فى حالات الحمل والوضع، أما الأطفال فتتولاهم المحاضن لا الأمهات. ومن ثم فإن أي أم – بعد تمضية الإجازة المقررة للوضع – تأخذ وليدها إلى المحضن وتذهب هي إلى العمل، حتى تتسلمه مرة أخرى بعد العودة من العمل. وتقوم المحاضن بتقديم الرعاية المطلوبة للأطفال، حتى تنتهى أمهاتهم من العمل. حتى إذا كبروا تولت المدرسة ما كانت تتولاه المحاضن من قبل. وبذلك لا تشغل المرأة بشئون الأطفال عن واجب العمل خارج البيت.

وتتولى الدولة كفالة الأفراد بتقديم الطعام لهم مقابل بطاقات تموينية موحدة، وتقديم الملابس مرة فى الشتاء ومرة فى الصيف على المنوال ذاته، كما تعد سكنا لكل فرد. أما الجنس فتطلق فيه الحرية للأفراد ينشئون علاقاتهم الجنسية على النحو الذى يحول لهم.

وكانت النظرية قائمة فى الأصل على أساس الشيوعية الجنسية الكاملة باعتبار أن هذه هى الصورة التى كانت عليها الشيوعية الأولى، وأن هذا هو الأصل فى العلاقات الجنسية. ثم قام لنبين بتعديل النظرية فاستبدل بالشيوعية الجنسية الكاملة نظرية "الكوب" التى تقول إن الكوب الذى يشرب به كل إنسان يصبح ملوثا، وكذلك الجنس لابد أن تنظم علاقاته لكى لا يصبح ملوثا كالكوب الذى يشرب به الجميع! (وكان هذا بعد الدعاية المضادة التى قامت ضد الشيوعية الجنسية من المعسكرات المعادية) فصارت هناك مكاتب للزواج والطلاق تقوم فقط بتسجيل ما يحدث من الزيجات والانفصالات، وفى إماكن أى زوج من البشر: رجل وأمرأة، أن يذهبا فى أى وقت إلى مكتب الزواج ليسجلا زواجهما، كما أن فى إمكانهما في أى وقت أن ذهبا إلى مكتب الطلاق ليثبتا انفصالهما، ولا يترتب على ذلك أى إجراءات تقيد حرية العلاقات الجنسية.

٤- المساواة فى الأجور

تقوم النظرية الشيوعية على أساس مبدأ المساواة بين جميع الأفراد فى المجتمع، لأن هذه هى الصورة التى كانت عليها البشرية فى الشيوعية الأولى، وهي – عندهم – الأصل الذى تستمد منه كل المبادئ التى ينبغى أن تعود إليها البشرية.

تقول النظرية إن أول صورة للوجود البشرى هى التعبير الطبيعى عن هذا الوجود، وإن أي انحراف طرأ بعد ذلك لا ينبغى أن يعتد به، بل ينبغى أن تعود البشرية فتصحح أوضاعها بالرجوع إلى الصورة الطبيعية التى كانت عليها أول مرة.

وفى الشيوعية الأولى كان جميع الأفراد متساوين فى الحقوق والواجبات، وفى المأكل والملبس والمسكن والجنس، فينبغى أن تكون هذه هى الصورة الدائمة البشرية، ولكن التطور الذى حدث بعد اكتشاف الزراعة غير هذا المبدأ الجميل، وأخل بالمساواة التى كانت قائمة فى المجتمع الشيوعى الأول. فأصبح بعض الناس مالكين وبعضهم غير مالكين، فاختلفت الحقوق والواجبات بين الملاكين وغير المالكين، وأصبحت للمالكين امتيازات اقتصادية (ومن ثم سياسية واجتماعية) تميزهم عن غير المالكين.

ولكن عدم المساواة ليس أصلا من أصول الوجود البشري، ومن ثم فهو ظلم ينبغى إزالته. وطريقة إزالته – بعد إلغاء الملكية الفردية وأيلولة الإشراف على الإنتاج إلى الدولة – أن تسوي الدولة بين أجور جميع العاملين، لكى تتحقق المساواة التامة فى كل شئ، ويزول الظلم الذى عاشت فيه البشرية عدة قرون.

ومن أجل تقرير هذه المساواة قررت وحدة عمل إجبارية ينبغى على كل قادر أن يقوم بها، وتصرف للعامل بمقتضاها كل حاجاته الأساسية من مسكن وملبس ومطعم على قدم المساواة.

وعلى هذا النحو تحقق الشيوعية الثانية ما كان قائمة من المساواة فى الشيوعية الأولى، وتلغى الفوارق والامتيازات الطبقية التى أحدثتها فترات الظلم فى الحياة البشرية، وهى فترات الرق والإقطاع والرأسمالية.

٥- إلغاء الدين

تعتبر الشيوعية الدين أمرا واجب الإلغاء من اعتبارات عدة.

أحد الاعتبارات أنه خرافة.. ونحن الأن فى عصر العلم. فقد كان الباعث الأول على الدين هو جهل الإنسان بالطبيعة من حوله، وعجزه عن السيطرة عليها. فتخيل وجود قوى خفية تسيطر على هذا الكون وتجرى الأحداث فيه. وراح يسترضي هذه القوى ليدفع أذاها عنه فتقرب إليها بالشعائر التعبدية وتقديم القرابين.

ولما كانت البشرية اليوم قد شبت عن الطوق، وتعلمت من العلم ما تعرف به قوانين الطبيعة وتسيطر به على البيئة فقد آن أن تتخلص من هذه الخرافة غير اللائقة بالإنسان المتعلم.

الاعتبار الثانى أنه كان ناشئا من طبيعة الوضع المادي والاقتصادي فى العهد الزراعى، حيث كان جزء من عملية الإنتاج خارجا عن سيطرة الإنسان، فتخيل وجود قوة غيبية نسب إليها الهيمنة على ذلك الجزء الخارج عن سيطرته وراح يتعبدها لاجتلاب رضاها وصرف أذاها وغصبها عنه، وسماها الله.

والآن تغير الوضع المادى والاقتصادى وأصبحت عملية الإنتاج كلها منظورة وكلها تحت سيطرة العامل الذى يقوم بالإنتاج، فلم تعد هناك حاجة لافتراض تلك القوة الغيبية التى أصبحت الآن غير ذات موضوع.

الاعتبار الثالث أن الدين يخالف المعتقد الشيوعى القائم – فى نظرهم – على أسس علمية، وهو أن المادى هى الأصل، وهى سابقة فى الوجود على الفكر. إذ يقوم الدين على أساس أن المادة مخلوقة، وبالتالى فليست هى الأصل، وليست سابقة على الفكر، ومن ثم وجب إلغاء الدين لأنه يصادم التصور الشيوعي، الذى ينبغى أن يبقى وحده ويلغى كل ما سواه.

الاعتبار الرابع أن "الدين أفيون الشعب" فقد كان المستغلون من الإقطاعيين والرأسماليين يستخدمونه لتخدير الجماهير لكى ترضى بالظلم الواقع عليها ولا تتمرد عليه، مقابل الحصول على نعيم الجنة فى الآخرة. وبصفة خاصة فقد كان الدين يستخدم ضد الشيوعية بالذات. فحين يقوم الشيوعيون بالدعوة إلى الشيوعية يستخدم الدين لوقف هذه الدعوة ومحاربتها. فالآن بعد قيام المجتمع الشيوعى الذى ليس فيه مستغلون، ينبغى إلغاء ذلك المخدر الذى كانوا يستخدمونه إذ لم تعد هناك حاجة لاستخدام المخدر. ومن جهة أخرى فقد وجب القضاء على ذلك العدو اللدود الذي يستخدم ضد "العقيدة" الجديدة ومحوه من الوجود.

٦- من كل بحسب طاقته ولكل بحسب حاجته

كان هذا المبدأ من ضمن المبادئ النظرية التى وضعت فى أول الأمر لتقوم الشيوعية عليها.. ومقتضى هذا المبدأ أن الناس فى ظل التطبيق الشيوعي سيرتفعون بمشاعرهم وسلوكهم إلى صورة مثالية تجعل كل إنسان يبذل أقصى ما فى طاقته من جهد من تلقاء نفسه دون ضغط عليه ولا إلزام، ولكن من جراء حبه للنظام وللمزايا التى يحققها له، وشعوره بالاستقرار والطمأنينة والسعادة فى ظله. وفى الوقت ذاته لا يأخذ من الإنتاج – الذى يشارك فيه الجميع، كل بحسب طاقته – إلا بمقدار ما يحتاج إليه فحسب، فلا يزيد عن الحاجة بدافع الجشع والطمع الناشئين أساسا من الحياة فى مجتمع طبقي يمارس الملكية الفردية والصراع الطبقي. فإذا زالت الأسباب زالت الأعراض.. أى أنه إذا ألغيت الملكية الفردية وألغيت الامتيازات الطبقية بإزالة الطبقات كلها

إلا الطبقة الكادحة فإن الجشع والطمع يزولان من نفوس الناس بزوال الأسباب الدافعة إليهما، وعندئذ يأخذ كل إنسان من الإنتاج العام بقدر ما يحتاج إليه فحسب، ويترك الباقي للمحتاجين غيره من الناس.

ولكن عند التطبيق تعدلت النظرية شيئا من التعديل، فلم يلغ هذا المبدأ إلغاء كاملا ولكنه أجل إلى أجل غير محدد بزمن معين، ولكنه مرهون بزيادة الإنتاج – بوسائل التقدم العلمى – إلى الحد الذى يمكن معه تطبيق المبدأ.

وقيل فى تفسير ذلك إننا بعد لم نصل إلى مرحلة الشيوعية إنما نحن فى مرحلة التطبيق الاشتراكي. ومن أسباب ذلك أننا مشغولون بالمعركة الدائرة ضد أعداء الشيوعية، وهذا يستوجب توجيه جزء من الإنتاج إلى إنتاج حربي لمنع الأعداء من التغلب علينا أو عرقلة خطواتنا، وهذا يعوق زيادة الإنتاج إلى الحد الذى يكفى كل احتياجات الناس ويفيض عليها، بحيث لا يؤثر على عدالة التوزيع أن يأخذ كل إنسان منه بقدر ما يريد، ومن ثم فإنه فى مرحلة التطبيق الاشتراكي لابد أن تظل الدولة قائمة على التوزيع:

لتعطي كل إنسان نصيبه من الإنتاج بحسب كمية الإنتاج الموجودة بالفعل،

كما تشرف الدولة على الإنتاج لتضمن قيام كل إنسان بجهد المطلوب منه.

ولكن حين تتحقق الشيوعية يتحقق ذلك المبدأ فيبذل كل إنسان ما فى طاقته من الجهد من تلقاء نفسه، ويأخذ ما يحتاج إليه من الإنتاج، مكتفيا من تلقاء نفسه بلا رقيب.

٧- إلغاء الصراع

حين تلغى الملكية الفردية ينتهى الصراع. تلك من مقررات المادية الجدلية والتفسير المادي للتاريخ.. وقد أشرنا إلى ذلك مرارًا، وما كان بنا من حاجة إلى إفراد هذه النقطة بالحديث بعد أن أشرنا إليها عند الكلام على الملكية الفردية وموقعها من النظرية الشيوعية. ولكنا نريد أن نزيد هنا فى هذه العجالة أن النظرية الشيوعية تتنبأ بحلول هذا العهد السعيد الذى يزول فيه الصراع نهائيا من حياة البشرية ويصبح المجتمع البشرى مجتمعا ملائكيا يسوده الوئام والسلام، وذلك حين تنتشر الشيوعية فى أرجاء الأرض كلها، وعندئذ يتحقق الفردوس المفقود فى واقع الأرض وتستقر الأمور فى الأرض إلى آخر الزمان.

٨- إلغاء الحكومة

من تنبؤات الشيوعية كذلك إلغاء الحكومة فى مستقبل البشرية.

ونظريتهم فى ذلك أن الحكومة موجودة الآن لأنها تؤدي مهام معينة لابد من أدائها فى المجتمعات الحالية، حتى المجتمعات الشيوعية ذاتها (أي الاشتراكية باعتبار أننا لم نصل بعد إلى مرحلة الشيوعية الكاملة) ولكن الحكومة ليست أصلا من أصول المجتمع البشرى بحيث تلازمه فى جميع أطواره. وسيأتى اليوم الذى تلغى فيه الحكومة إلغاء تاما يوم تنتهي المهام التى تؤديها.

فحين تعم الشيوعية الأرض كلها وتصبح هناك حكومية عالمية واحدة، يأتى وقت لا تعود هذه الحكومة ذاتها لازمة، لأن مهمة الدفاع عن الشيوعية ستنتهي، وهى إحدى المهام التى تضطلع بها الحكومة.

ثم إنه لن يكون هناك صراع يحتاج إلى تدخل الحكومة بالقوة لحسمه، فتسقط مهمة أخرى من مهام الحكومة الحالية.

ثم يزيد الإنتاج فيصل إلى الحد الذى يجد فيه كل إنسان طلبته دون أن يؤثر ذلك على احتياجات الآخرين، فلا يعود هناك موجب لتدخل الحكومة في التوزيع.

وتكون مشاعر الناس قد ارتفعت بتأثير الحياة فى ظل التطبيق الشيوعى، فيبذلون غاية جهدهم دون حاجة إلى رقابة مفروضة عليهم من خارج ضمائرهم.

وكذلك لا يتنازعون فيما بينهم – بعد إلغاء السبب الوحيد فى النزاع والصراع، وهو الملكية الفردية – فيستتب الأمن تلقائيا نتيجة سيطرة مشاعر المحبة والآخاء والتعاون بين الناس.

وهكذا تسقط كل مهام الحكومة الحاضرة.. فتسقط إلى غير رجعة!

ذلك عرض موجز لأهم المبادئ والأسس التطبيقية التى تقوم عليها الشيوعية، لم نر داعيا إلى التوسع فيه بعد ما توسعنا فى مناقشة الأسس الفكرية التى تقوم عليها النظرية. ويتبين من هذا العرض أن الشيوعية ليست مذهبا اقتصاديا مجردا يمكن نزعه بمفرده وتركيبه فى أى نظام آخر لا يشترك معه فى قاعدة التصور. فقد تبين من هذه النقاط أنها لا تقتصر على المجال الاقتصادى، بل تمتد إلى المجال السياسى والاجتماعى والدينى والفكرى.. إلخ.

وبصرف النظر عن قولهم إن هذه المجالات كلها إن هي إلا انعكاس – حتمى – للوضع الاقتصادي، وقولنا إن هذه المجالات كلها أوجه مختلفة – ولكنها متلازمة – لموقف معين من قضايا الألوهية والكون والحياة والإنسان، فإن الشيوعية – على القولين – لم تكن ولن تكون نظاما اقتصاديا بحتا مقطوع الصلة ببقية المجالات، إنما هى نظام شامل للاقتصاد والسياسة والاجتماع والدين والفكر والفن.. مترابط كله على أساس تصور معين.. مادي بحت.

بين النظرية والتطبيق

نضرب الذكر صفحًا عن التناقض بين سخرية الشيوعيين بالحق والعدل الأزليين، وبين قولهم فى النظرية الشيوعية إن استغلال إنسان لإنسان ظلم ينبغى إزالته.. وبين نفيهم أن هناك أصلا ثابتا للكيان البشرى ينبغى أن يرد إليه ويقاس به، وقولهم إن صورة الحياة فى الشيوعية الأولى – بكل ما تحويه من ملكية جماعية ومساواة ولا طبقية وتعاون.. إلخ – هى الأصل الذى ينبغى أن تعود البشرية إليه، والذى تسعى الشيوعية الثانية إلى الرجوع إليه لتعيش البشرية فى سلام!

نضرب صفحا عن ذلك التناقض لأننا قلنا فى مناقشتنا للتفسير المادى للتاريخ إنه ليس مبادئ حقيقية يؤمنون بها عن اقتناع "علمي" إنما هى مجرد وسائل لغايات، والغايات هى المطلوبة، والأدلة تساق سوقا وتحشر إلى جانب بعضها البعض حشرا سواء كانت متناسقة مع الغايات أو غير متناسقة.. ولا حرج عليهم أن تتناقض الأدلة، فإذا كانت الغاية هى القول بأن الأوضاع الاقتصادية هي الفاعلة وليس الحق والعدل قيل ذلك، وإذا كانت الغاية هي نفي الملكية الفردية بوصفها نزعة فطرية قيل إنه لا فطرة ولا أصل ثابتا للإنسان، وإذا كانت الغاية تبرير مجئ الشيوعية الثانية قيل إن الشيوعية الأولى تمثل الأصل الذى ينبغى أن تعود إليه البشرية.

ندع هذا جانبا لأنه لن يزيد الصفحة سوءا. إنما نشير بادئ ذى بدء إلى أن النظرية الشيوعية – والتطبيق كذلك – قد نقضا كل "القشرة" السياسية والاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية، وأنشأ قشرة مختلفة عنها[1] "فيما عدا أمرين اثنين: إقصاء الدين عن الحياة، والفوضى الجنسية، فقد رضيت عنهما الشيوعية رضاء تاما وزادت فى جرعتهما حتى نصت على الإلحاد نصا فى الدستور السوفيتي، فقالت: "لا إله. والكون مادة". ونصّت على الفوضى الجنسية نصا ودافعت عنها.. وحين اضطرت إلى تعديلها فى النظرية على عهد لِنين فإنها لم تغير شيئا حقيقيا فى التطبيق.

من هنا نفهم كيف أن الشيوعية خطوة تقدمية إلى الأمام!

ونأخذ الآن فى الحديث عن التطبيق الشيوعى، ومدى التزامه بالنظرية من جهة، ومدى "عدالة" هذا التطبيق من جهة أخرى.

فأما من حيث إلغاء الملكية الفردية فقد تم ذلك وبصورة حادة فى المرحلة الأولى من التطبيق على عهد لِنين وجزء من عهد ستالين. أما إحلال الملكية الجماعية محلها فقد تكشف عن أسطورة ضخمة ليس لها وجود حقيقي! فلا أحد من طبقة البروليتاريا يملك شيئا فى الحقيقة أو يحس بملكية شيء. إنما الدولة – كما نصت النظرية – هى المالك الحقيقى لكل شيء. والدولة – عند التطبيق – شئ والشعب شئ آخر. ومهما قيل من "نيابة" الدولة عن البروليتاريا فى الملكية والإشراف عليها فهو مجرد كلام للاستهلاك النظري. أما الواقع فهو أن الدولة أصبحت كابوسا ثقيلا بدكتاتوريتها البشعة التي لا تدع للناس فرصة للإحساس بوجودهم فضلا عن أن يحسوا بأنهم يملكون شيئًا على الإطلاق!

فجو الإرهاب الدائم الذى تمارسه الدولة على الشعب بحجة المحافظة على النظام من أعدائه، وجو الجاسوسية الذى يعيش فيه الشعب إلى حد أن الوالد لا يأمن ولده ولا الزوج يأمن زوجته ولا الأخ يأمن أخاه – ضمانا ألا يجتمع اثنان على سر خشية أن يكون السر مؤامرة على "النظام" – هذا الجو الذى يمكن أن يؤخذ فيه الإنسان بالظنة فيحاكم ويحكم عليه بالإعدام أو الاعتقال فى ثلوج سيبيريا أو بأى عقوبة أخرى "رادعة".. هو جو لا يسمح بوجود "التعاطف" بين الشعب والدولة، ذلك التعاطف الذى يحس فيه أن الدولة نائبة عنه فى الملكية والإشراف عليها.. فالنيابة لا تكون بالحديد والنار والتجسس.. إنما يخضع الشعب للدولة بعامل الإرهاب المسلط عليه، ويفقد فى النهاية أى شعور بملكية شئ على الإطلاق! ولا يبقى له إلا شعوره بالحرمان!

ولا ينسى المصريون ما شهدوه فى أسوان أيام كان "الخبراء الروس" يعملون فى السد العالى، فقد كانوا يعيشون بطبيعة الحال فى جو مختلف عن النظام الذى ألفوه فى روسيا. فكان أشد ما عجبت له زوجات أولئك "الخبراء" أن الشراء حر فى الأسواق، وأن الإنسان يستطيع أن يشترى بقدر ما يريد، أو بقدر ما تتسع نقوده.. فكن يذهبن إلى بائعي الخضر والفواكه فيسألن فى عجب: هل نستطيع أن نأخذ بقدر ما نريد؟! فإذا قيل لهن: نعم! لم يصدقن! حتى وجدن بالممارسة الفعلية أن ذلك ممكن بالفعل!

وليست المسألة هى العجب من اختلاف النظام، فهذا أمر طبيعى وكل إنسان يفاجأ بنظام يختلف عما ألفه وتعود عليه سيعجب فى بادئ الأمر حتى يألف. ولكن المسألة هى اللهفة على الشراء، ودلالته على مدى الإحساس بالحرمان، والفرحة الغامرة بالتخلص من هذا الحرمان ولو إلى أمد محدود! وتكفى هذه التجربة الواقعية للكشف عن حقائق كثيرة فى آن واحد، عن الملكية الفردية والملكية الجماعية.. وعن النظام!

[1] قلنا من قبل إن الاختلاف بين الرأسمالية والشيوعية هو اختلاف فى القشرة وليس فى الجوهر.

على أن الذى يعنينا هنا ليس هو البحث فى مدى تحقق تلك الأسطورة التى يطلق عليها اسم "الملكية الجماعية" حين تكون الدولة هي المالك الحقيقي ويكون الشعب كله محرومًا من الملكية! إنما الذى يعنينا أكثر هو الأسطورة التى تقول إن تلك الملكية الجماعية المزعومة يمكن أن تحل محل الملكية الفردية.

لقد زعمت النظرية الشيوعية أن الأصل فى الإنسان هو الملكية الجماعية، وأن الملكية الفردية هي انحراف شرير وقعت فيه البشرية بعد اكتشاف الزراعة، وأن الشيوعية الثانية سترد الإنسان إلى أصله "فيستمع" بالملكية الجماعية، ويشفى من هذا الانحراف الخطير الذى أفسد إنسانيته وأشاع الظلم فى المجتمع البشري لقرون عديدة من الزمان!

ثم فرضت "الدولة" الأمر فرضًا بالحديد والنار..

فهل شفيت النفوس من الداء وسلمت من الانحراف، وارتدت إلى أصلها الملائكي المزعوم؟!

إن الذى حدث بالفعل – وأشرنا إليه من قبل – أن "النظام" تراجع فى عهد ستالين ثم فى عهد خروشوف عدة تراجعات.

ففى المرحلة الثانية من عهد ستالين كان "النظام" فى حاجة إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم أعلن ستالين أنه من أراد من العمال – بعد وحدة العمل الإجبارية الأولى – أن يقوم بوحدة ثانية إضافية فسيكون له عليها أجر إضافى يستطيع به أن يحسن أحواله المعيشية فيشتري أنواعا من الطعام أفخر، أو كميات أكبر، وأنواعًا من الملابس أرقى مما توفره وحدة العمل الإجبارية.

وموضوع الدلالة أن الدولة حين احتاجت إلى زيادة الإنتاج لم تجد وسيلة إليه إلا إثارة الحافز الفردي والالتجاء إليه. ولو كانت ترى – أو تعتقد فى دخيلة نفسها – أنه يمكن زيادة الإنتاج دون الالتجاء للحافز الفردي لفعلت، خاصة وهى تملك الحديد والنار وتستخدمها – بإسراف – فى جميع المجالات، ذلك أن الالتجاء للحافز الفردي – أيًا تكن مبرراته التى تلقى أمام الناس – هو تراجع عن أصل من أصول النظرية، وهو الأصل القائل بأن الملكية الفردية ليست شيئا فطريا وأن الأصل فى الناس هو الملكية الجماعية!

موضع الدلالة إذن أن كل بطش الدولة لم يستطع أن "يشفي" الناس من الحافز الفردي ويضع الحافز الجماعي مكانه. ومعنى ذلك أن الحافز الفردي – الوثيق الصلة بالملكية الفردية – عميق عميق فى الفطرة إلى حد لا يمكن انتزاعه، ولو استخدمت فى انتزاعه كل وسائل البطش والإرهاب.

ثم حدث فى فترة حكم خروشوف أن تزايد نقصان المحاصيل الزراعية (وكان هذا التناقص قد بدأ فى عهد ستالين ذاته ولكنه لم يكن محسوسًا بالصورة الى ظهر عليها أيام خروشوف) حتى إن روسيا بدأت تستورد القمح من أمريكا بكميات متزايدة. وكان علاج خروشوف للأمر هو تمليك الفلاحين جزءا من المحصول لأنفسهم. وتمليكهم الدار التى يسكنونها وما تحويه من الأثاث والأدوات وما يمكن أن يشتروه لأنفسهم من هذه الأشياء.

وهو تراجع صريح عن مبادئ الشيوعية، دلالته واضحة.. وهى أن الملكية الجماعية لم تستطع – بكل وسائل القهر – أن تحل محل الملكية الفردية.. وإن العلاج الوحيد الذى يضطرون إليه جولة بعد جولة هو الإذعان لهذا الدافع الفطرى الذى نفوا – فى النظرية – وجوده، وجالوا بكل أنواع الجدل ليثبتوا أنه غير أصيل فى النفس البشرية، وأنه "مرض" يمكن "الشفاء" منه!

والتجربة التي تمت – فى العالم الشيوعي ذاته وعلى يد الدولة الشيوعية ذاتها – تغنينا عن الالتفات إلى كل الجدل الفارغ الذى يجادل به الشيوعيون فى أمر الملكية الفردية والحافز الفردي.

أما إنشاء مجتمع غير طبقي، وإلغاء جميع الطبقات ماعدا طبقة البروليتاريا، وإقامة دكتاتورية البروليتاريا.. فقد اختلف التطبيق فيها اختلافا واسعا عن النظرية!

ولسنا نتحدث هنا عن "محاسن" إنشاء مجتمع غير طبقي، ولا كون هذا الأمر واجبا أو غير واجب، ممكنا أو غير ممكن[٢] إنما نتحدث عن الواقع التطبيقى لنرى مقدار قربه أو بعده عن الشئ الذى قالوا إنه واجب أن يكون.

لقد زالت طبقة الإقطاعيين نعم، وحال تطبيق الشيوعية فى الدولتين الشيوعيتين الكبيريتين دون ظهور الطبقة الرأسمالية، وما كان منها موجودا فى الدول الأخرى التى اعتنقت الشيوعية فقد أزيل إما بنزع الملكية الفردية وإما بالإبادة الثورية..

ولكن ما الذى حدث بعد ذلك ؟!

الذى حدث بالفعل أن "طبقة" جديدة بكل تعريف الطبقة ومواصفاتها قد برزت فى المجتمع الشيوعى تحت اسم جديد بالمرة هو "الحزب"!

والفارق بين أفراد الحزب – بدرجاته المختلفة – وبين أفراد الشعب هو ذات الفارق بين أية طبقة كانت مالكة وحاكمة من قبل وبين الشعب! فأدنى درجات الحزب – وهى العضوية العادية – تنشئ لتوها فارقا ضخما فى كل شئون الحياة، وليست العبرة بوجود الملكية الفردية أو عدم وجودها، فلم يكن منشأ الطبقية فى المجتمعات الطبقية هو مجرد وجود الملكية الفردية كما زعم التفسير الجاهلي للتاريخ، إنما كان ما يترتب على الملكية من سلطان ونفوذ، انطلاقا من مبدأ أن الذى يملك هو الذى يحكم، أى أن الطبقية فى الواقع – وإن نبعت فى المجتمعات الجاهلية من الملكية الفردية كما يقول التفسير المادي –

---

[٢] نقول نحن إنه ممكن فى حالة واحدة فقط، حين ينزع حق التشريع من البشر ويتحاكمون كلهم إلى شريعة الله، فعندئذ لا يكون لأحد من البشر سلطة تشريعية يتمكن بها من رعاية مصالحه ومصالح طبقته على حساب بقية الطبقات، ولا يهم فى هذه الحالة تفاوت الناس فى ثرواتهم لأن هذا التفاوت يظل أمرا فرديا لا طبقيا. ولا يتجاوز حظ كل إنسان من "المتاع" في الحياة الدنيا.. ولنا عود إلى الموضوع عند الحديث عن نظرة الإسلام.

إنما هى طبقية السلطان والنفوذ، التى تنبع من قدرة هذه الطبقة على التشريع لحساب نفسها وإلزام الآخرين بالخضوع لهذا التشريع.

وقد ألغيت الملكية الفردية من المجتمع الشيوعى، ولكن السلطان والنفوذ الذي تركز فى "الحزب" قد جعل منه طبقة متميزة، لها كل سمات الطبقة ومميزاتها سواء فى نوع المعيشة – أي المتاع – أو في النفوذ والسلطان.

فمع أن العنوان العام فى الشيوعية أنه لا أحد يملك شيئا ملكية فردية فإن هناك فارقا – لا شك – بين أن تكون أنت وأفراد أسرتك جميعا تسكنون فى غرفة واحدة فى مسكن شعبى بدورات مياه مشتركة (وغالبا ما تكون بلا أبواب!) وبين أن تكون ساكنا فى "فيلا" خاصة أو فى شقة كاملة فى عمارة، حتى ولو كنت غير مالك للشقة أو ما فى داخلها من الأثاث ملكية فردية!

هناك فارق فى نوع المتاع ودرجته، وفارق فى مشاعرك حين تكون هنا وحين تكون هناك.

ولست أناقش هنا شرعية هذا المتاع أو عدم شرعيته، إنما أقول فقط إنه فى النظرية الشيوعية غير جائز وغير شرعي، أما فى التطبيق فهو موجود، ويتسع الفارق كلما صعد الإنسان الدرجات فى "الحزب"، حتى يصبح عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا أو من الأعضاء البارزين فى الحزب، فينقلب نعيمه ترفا ما كان يحلم به بعض القياصرة فى زمانهم! والشعب فى "أكواخه" العصرية، الأسرة كلها فى غرفة واحدة تجمع الأم والأب والأطفال بنين وبنات ما دون سن التكليف، وتجري فيها العلاقات الزوجية بين الأم والأب – بحجم الأمر الواقع – فى حضرة البنين والبنات، البالغين وغير البالغين!

وليس فارق المتاع على أى حال هو الفارق الأهم أو الفارق الوحيد، إنما المهم فارق السلطان.

إن مجرد انتقال الإنسان من كونه فردا من أفراد الشعب إلى كونه عضوا فى الحزب، ينتقله من "شئ: لا وجود له إلى شئ آخر له وجود ملموس، سواء فى نظر نفسه أو فى نظر المجتمع من حوله، لأنه ينقله من طبقة المحكومين إلى طبقة الحكام الذين يسيطرون على كل شئ فى المجتمع الشيوعى، حتى لو كان هو فى أسفل طبقة أولئك الحكام.

إن تركيز النفوذ فى "الحزب" و"الدولة" و"الزعيم" هو الذى ينشئ ذلك الفارق الضخم بين "اللاشيئية" و"الشيئية" فى المجتمع الشيوعي.. ولذلك يصبح أكبر مطمح للفرد العادى فى المجتمع الشيوعى أن يضع قدمه – مجرد وضع – ولو على أدنى درجة من درجات ذلك البناء الشاهق الذى يمثل السلطان، فيتغير وجوده كله، بل يصبح فى الحقيقة موجودا بعد أن لم يكن له وجود.

وسبيله إلى هذه النقلة الضخمة التى يتشهاها كل طامح إلى الوجود لا يخرج عن أمر من ثلاثة أمور، أشرفها جميعا – وأندرها – القيام بعمل غير عادى فى خدمة "الوطن" أما السبيل الميسرة والمعتادة فهى التملق للحزب وللدولة وللزعيم، والظهور بمظهر التفانى فى حبهم جميعا! أو التطوع بالجاسوسية وإلقاء الشبه على الأبرياء تقربا للسلطان وإظهارا للولاء!

أما دكتاتورية البروليتاريا فهى شئ بشع إلى أقصى درجات البشاعة التى يتخيلها الخيال. وبالرغم من كل المبررات التى تساق لتبرير النظام البوليسى القائم على الحديد والنار والتجسس فستبقى حقيقة واحدة لا سبيل إلى محوها ولا إنكارها، أن الدكتاتورية القائمة ليست – كما زعموا – دكتاتورية البروليتاريا، إنما هى الدكتاتورية الواقعة على البروليتاريا.

إنه حجم الشعب الروسى – على وجه التقريب – هو مائتان وخمسون مليونا من البشر والحزب الشيوعى يكون منه ستة ملايين، ستة ملايين من المحظوظين – على درجات مختلفة من الحظ فى وسط هذا الخضم الهائل من القطع الآدمية التى لا وزن لها ولا كيان. عملها أن تنتج كالآلة ثم تغرق فى حمأة الجنس كالحيوان، وليس لها بين هذا وذاك قلوب ولا مشاعر ولا وجود.

فى الوضع السياسي هم أولئك الأصفار الذين لا يقدمون ولا يؤخرون ولا يقام لهم وزن. ولا عبرة بمسرحية الانتخابات ولا بقول الشيوعيين عن أنفسهم إنهم هم "الديمقراطية" الحقيقية!

ولسنا ندافع عن المسرحية الأخرى القائمة فى الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية، فقد سبق أن عرضناها على حقيقتها، ولكنها تحمل على الأقل تقدير "مظهر" الحرية و"مظهر" الاختيار، وإن كانت الغالبية العظمى ممن يصلون إلى المجالس النيابية هم – كما بينا – أدوات الرأسمالية الحاكمة، ولا تستطيع هذه المجالس، مهما قيل فيها من "كلام" أن تتخذ قرارا ضد المصالح الحقيقية للرأسمالية الحاكمة.

أما حين يكون الناس كلهم حزبا واحدا – بأمر الدولة – هو حزب الدولة، فإن المسرحية تفقد حتى ذلك المظهر المزيف، وتصبح سخرية ضخمة لا متعة فيها على الإطلاق!

ما الفرق بين أن تنتخب هذا الصفر أو هذا الصفر أو ذاك الصفر، إذا كانوا كلهم أصفارا من جهة، وكلهم يمثلون وجهة نظر واحدة من جهة أخرى، وكلهم لا يملكون الكلام إلا بإذن الدولة وبالقدر الذى تأذن به الدولة من جهة ثالثة؟!

إن المسرحية كلها واحدة.. نعم! ولكنك ربما تكون على استعداد لمشاهدة المسرحية والتلهي بها حين يكون الممثلون يؤدون دورهم المرسوم لهم وكأنهم يؤدونه من عند أنفسهم، أما حين تسمع صوت الملقن واضحا يملي على المثل أقواله وأفعاله فلا شك أن المسرحية تكون فى حسك سمجة وغير مستساغة، وإن كتب عنها فى لوحة الإعلان أنها مسرحية الديمقراطية الحقيقة!

وفى الوضع الاقتصادى هم أولئك الكادحون.. كانوا ومازالو.. الذين يقومون بأشق الجهد وينالون أقل الجزاء، ويستمتع غيرهم "بفائق القيمة" لأنهم أصحاب نفوذ وأصحاب سلطان! وليس من الضرورى أن يكون "فائض القيمة" نقودا توضع فى الجيوب، فغياب المظهر لا ينبغى أن يخدعنا عن حقيقة الجوهر. ففائض القيمة هنا هو المتاع الموفر – بصرف النظر عن الملكية – وهو السلطان والنفوذ!

حين يمرض الفرد من البروليتاريا يعالج بالأدوية المحلية، وحين يمرض الفرد من الحزب الحاكم يعالج بالدواء الأجنبى! وحين ينتقل الفرد من البروليتاريا يتنقل فى المركبة العامة التى لا تراعى فيها أسباب الراحة، بينما عضو الحزب يتنقل فى السيارة الخاصة – ولو لم يملكها! – فإن كان عضوا "كبيرا" فى الحزب فله السيارات الأجنبية المريحة المكيفة.. وهذا غير المسكن الذى أشرنا إليه من قبل وغير صنوف الطعام..

ما الفرق بين هذا وبين التمتع بفائض القيمة فى المجتمع الطبقى الذى كانوا – ومازالوا – ينددون به؟!

وفى الوضع الاجتماعى هم أولئك الأحجار المتراصة التى يبنى بها البناء ليسكنه السكان! السكان هم الحزب بدرجاته المختلفة من أول العضو العادى إلى "الزعيم" والبروليتاريا مجرد بناء مقام ليسكن فيه هؤلاء! هل يحس الحجر من الساكن؟ أو يهمه أن يعرف؟ أو يتغير وضعه بتغير السكان؟!

كلا! إنهم أحجار!

على أن أبشع ما فى الوضع كله هو الإرهاب البوليسي الذى يقع الشعب كله تحت وطأته.

منذا الذى يجرؤ أن يقول كلمة واحدة فى نقد الحاكم؟ سواء فى سره أو فى العلانية؟ أما فى العلانية فلا يلومن إلا نفسه إذا وجد رأسه طائرا عن عنقه، ولا يوجد شخص "عاقل" يصنع ذلك الصنيع!

وأما فى سره فالجاسوسية تكشف النقاب عنه.. ومجرد الخوف من الجاسوسية يرهب القلوب ويكمم الأفواه..

ومع ذلك كله تظهر بين الحين والحين فى كل نظام شيوعي حركات التطهير التى يذهب ضحيتها المئات والألوف.

وهذه "النكتة" من عهد خروشوف كافية لإعطاء صورة الإرهاب.. فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى وقف خروشوف يندد بستالين، ويقول عنه إنه دكتاتور سفاح مجرم سافل دنيء! وإنه غلطة لا ينبغى أن تتكرر.. وإنه ارتكب من الجرائم البشعة ما تقشعر له الأبدان..

وهنا تقدم "مجهول" بسؤال مكتوب إلى خروشوف يقول له فيه: إنك كنت عضوًا بارزًا في الحزب الشيوعي، ورأيت هذه الجرائم كلها وكنت عالمًا بوقوعها، فلماذا سكت على ارتكابها؟

وقرأ خروشف الورقة – وكان حاضر البديهة حاضر النكتة – فقال: من الذي أرسل إلي هذه الورقة؟! وبالطبع لم يجب أحد! فقال خروشوف: الآن قد عرفت السبب! لقد كنت خائفا مثلك فلم أنبس ببنت شفة!

وكون هذه نكتة لا يغير شيئا من الحقيقة، ولا يخفف شيئا من بشاعة الإرهاب.. فهي نكتة ذات دلالة على الواقع المرهوب.

والمهم على أي حال أنها ليست "دكتاتورية البروليتاريا" كما كانوا يزعمون فى النظرية، إنما هي الدكتاتورية التى تعاني غصتها البروليتاريا المسحوقة تحت الأقدام، إنما كانت أسطورة تمليك المصانع للعمال، وأسطورة منح السلطة للعمال مجرد إغراءات دعائية يُقبل الناس بها على الفخ المنصوب!

أما كفالة الدولة لكل فرد من أفراد المجتمع فهى الشئ الوحيد الذى برزت به الشيوعية فى عالم الواقع على كل جاهليات التاريخ.

لا يوجد فرد لا يأكل ولا يلبس ولا يسكن من كل أفراد الشعب. وهذا هو الواجب الذى نكلت عنه الدولة الإقطاعية والدولة الرأسمالية على السواء، وإذا كانت الدولة الرأسمالية الحديثة قد اقتربت من أداء هذا الواجب شيئا من الاقتراب بالضمانات الاجتماعية والإعانات التى تصرف للمتعطلين من نقاباتهم أو من الدولة، وبالرعاية الصحية المجانية، وبالخدمات المجانية العامة.. الخ، فإنها لم تبلغ بعد الحد الذى التزمت به الدولة الشيوعية، فضلا عن كونها قد فعلت ما فعلت لا بدافع إنسانى، ولكن خوفا من الشيوعية من جهة، وخوفا من الضرر الذى يلحقها إذا لم تستجب لطلبات العمال المطالبين بهذه الحقوق.

ولكن لنا على هذه الكفالة مجموعة من الملاحظات. إذا قسناها على الكفالة التى قررها الإسلام لكل فرد من أفراد الأمة قبل ذلك بثلاثة عشر قرنا من الزمان!

تكفل الدولة الشيوعية أفرادها على الحد الأدنى الذى وصفناه من قبل، ومع ذلك لا تكفلهم وهم كرماء على أنفسهم ولا على دولتهم! ولا نتحدث الآن

عن تكليفهم بالعمل – رجالا ونساء – مقابل كفالتهم، أى أن الدولة لا تتفضل عليهم بالكفالة، إنما هى تجندهم لحسابها، وتستصفي جهدهم كله قبل أن تعطيهم ضرورات حياتهم، وتهددهم تهديدا صريحا بقولها: من لا يعمل لا يأكل..

لا نتحدث الآن عن هذا، فالعمل على أى حال هو الأصل فى حياة الإنسان وليست البطالة هى الأصل.. ولكنا نقول إن الدولة الشيوعية بإلغائها الملكية الفردية والعمل الحر، وتحويل كل الناس إلى إجراء للدولة، إنما تستذلهم فى الواقع بلقمة الخبز، فلا يملكون أن يتوجهوا بكلمة نقد واحدة للقائمين بالأمر خوفا على لقمة الخبز أن تضيع.. وذلك بخلاف الإرهاب بالحديد والنار والتجسس، الذى يزيد من مذلة الناس وانكماشهم وخضوعهم للظلم الواقع عليهم، دون التفوه بكلمة أو إشارة تدل على عدم الارتياح فضلا عن الاحتجاج الصريح.

ولقد زعمت الشيوعية أن الذل الوحيد فى الأرض هو عمل الإنسان أجيرًا لإنسان آخر، وزعمت أنها هى التى ستخلص الناس من الظلم ... وتمنع الاستغلال، حين تمنع تأجير جهد الإنسان لإنسان آخر.

نعم.. ولكن ما الفرق بين تأجير جهد الإنسان لإنسان آخر، وتأجيره "للدولة" التى هي شخص معنوي فى الكلام فقط، ولكنها فى الواقع مجموعة من البشر يحملون من السلطان ما يجبرون به الناس على أداء العمل الذى يطلبونه منهم، وما يعاقبونهم به إذا قصروا فى أدائه؟

وأيهما أذل – فى عالم الواقع – الأجير الذى يملك ولو ذرة واحدة من الحرية فى اختيار نوع العمل ومكانه، واختيار شخص "السيد" الذى يبيع له جهده، والمساومة على زيادة هذا الأجر، والاحتجاج على انخفاضه إذا رأه كذلك، أو الأجير الذى لا يملك ذرة من الحرية فى تلك الأمور كلها، لا اختيار نوع العمل ولا مكانه، ولا اختيار "السيد" الذى يخدمه – فهو مفروض عليه بالحديد والنار – ولا حق الاحتجاج على الأجر المنخفض ولا طلب زيادته.. وإن فتح فمه بكلمة يموت جوعًا، إن لم يمت بوسيلة أخرى غير الجوع؟!

وأية سفسطة تلك التى تقول إن الذل لا يكون قائما حين تحكون "الدولة" هي التى تسخر الناس للعمل وهى التى تمنح الأجور؟! ما تعريف الذل؟! وما اسم ذلك الإحساس الذى يحسه الإنسان حين يجد أنه لا يملك حريته فى أي أمر من الأمور، وأن عليه أوامر ينبغى أن يطيعها، وواجبات ينبغى أن يؤديها، دون أن يكون له حق الاعتراض على شئ من الأشياء؟!

أم يحلونه عاما ويحرمونه عامًا؟!

يحلونه إذا كان صادرا منهم ومحققًا لمصلحتهم، ويحرمونه إذا صدر من غيرهم أو لم يكن فى صالحهم؟

قضية المساواة فى الأجور لا تزيد على أن تكون واحدة من الأساطير الكثيرة التى بددها التطبيق.

فى عهد لنين والجزء الأول من عهد ستالين طبقت روسيا بصرامة مبدأ المساواة فى الأجور لجميع العمال فى الاتحاد السوفيتى. ولكن هل كانت هناك مساواة عامة فى الأجور بالنسبة لكل العاملين؟ هل كان أجر المهندس كأجر العامل؟ وأجر الطبيب كأجر الممرض؟ وأجر الجندى كأجر الضابط؟ إن هذا بداهة مستحيل! ومع استحالته فقد ظلت النظرية الشيوعية تنافح عن قضية المساواة وتندد بقضية التفاوت فى الأرزاق؟

ثم جاء اليوم الذى انهارت فيه المساواة حتى فى صفوف العمال أنفسهم، بعد أن كانت منهارة ما بين العمال وغيرهم من العاملين. فقد لجأ ستالين – كما أسلفنا – إلى إباحة العمل بعد الوحدة الإجبارية الأولى لقاء أجر إضافى ينفق فى "الكماليات".. وهكذا ضاعت المساواة تمامًا ولم يعد لها وجود!

ويقولون إن هناك أجور عالية جدا فى الاتحاد السوفيتى. وقد تحسب لأول وهلة أنها أجور المهندسين.. أو علماء الذرة.. أو علماء الصواريخ.. أو الأطباء (وكلهم من ذوى الأجور العالية فى الاتحاد السوفيتى) ولكنك تسمع الحقيقة المذهلة فى النهاية! إنها أجور المطربين والمطربات والراقصين والراقصات والملهين عامة والملهيات!

الأجر على قدر الخدمة!

هل تعلم الخدمة الجليلة التى يقوم بها المطربون والمطربات والراقصون والراقصات والممثلون الممثلات فى اتحاد السوفييتي؟!

نعم!! إنها "تلهية" الشعب عن الإحساس بالضغط البشع الواقع عليه.. لكي ينسى.. لكي لا ينفجر!

إن الضغط على الكائن البشرى من جميع منافذه أمر غاية فى الخطورة! لأنه يولد الانفجار..

ودكتاتورية البروليتاريا لا تستغنى عن الضغط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري الذى تمارسه على البروليتاريا (التى تحكم باسمها!) وإلا أفلت الزمام، وتزلزلت الدولة وتزلزل "النظام"!

فلابد إذن من التنفيس عن الناس فى جانب من الجوانب ليتسرب الغضب المكظوم قبل أن يكون التجمع الذى يولد الانفجار.

والمتنفس هو الشهوات.. والملهيات..

فأما الجنس فيمارسه الناس لأنفسهم أنّى شاءوا وكيفما شاءوا لا حجر عليهم ولا تدخل فى "إرادتهم"!

وأما التلهية فيقوم بها الملهون من المطربين والراقصين والممثلين من الرجال والنساء.. فينالون "تقدير" الدولة على خدمتهم الهائلة، وينالون أعلى الأجور!

المهم فى الأمر على أى حال أن المساواة أسطورة غير قابلة للتطبيق فى الدنيا الواقع.. ومع ذلك فمازلوا يتحدثون عن المساواة فى النظرية، ومازالوا ينددون بالتفاوت فى كل نظام يجدونه فيه!

لو قالوا منذ البدء نريد أن نقرب الفوارق بين الفئات المختلفة من الناس نضمن حد أدنى معقولًا لكل الناس..!

لو قالوا لقلنا نعم.. للنظرية على الأقل بصرف النظر عن واقع التطبيق!

يقول الشيوعيون في نظريتهم إن الحياة في الشيوعية الأولى (كما يتخيلونها) هي الأصل الذي ينبغي أن تعود البشرية إليه، وإن الشيوعية الثانية هي التي ستردهم إلى هذا الأصل الجميل..

فيما عدا استثناء واحدا في أمر لم يرق لهم من الشيوعية الأولى فحذفوه!

ذلك هو الدين!

ففي الشيوعية الأولى (كما يتخيلونها) كان عند البشرية دين. وهنا – فقط– قالوا إن هذا كان بسبب بدواة البشرية وقلة معلوماتها عن الكون المادي وعدم سيطرتها علي البيئة! أما فيما عدا ذلك فلا دخل للبداواة في شئ على الإطلاق!

ولما كانت الشيوعية الثانية تأتي من غير بداوة، فقد وجب القضاء على العنصر الوحيد الذي سببته البداوة وهو الدين!

وفي التطبيق اشتد الشيوعيون في محاربة الدين. فلم يكتفوا بتحريم الحديث فيه، ومعاقبة من يضبط "متلبسًا" بالحديث في الدين مع شاب أو فتاة دون الثانية عشرة، بل بالغوا في الاحتياط فوضعوا في مناهجهم الدراسية درسًا للإلحاد في مكان درس الدين! فحيث يضع البشر كلهم درسًا للدين في مدارسهم – مؤمنين وغير مؤمنين – يتحدثون فيه عن الله، يضع الشيوعيون في مدارسهم درسا يقال للتلاميذ فيه إنه لا إله. والكون مادة (أي بلا خالق).

ولا مكان للمتدينين في الدولة الشيوعية. وقد قتل ستالين وحدة ثلاثة ملايين ونصف مليون من المسلمين في عهده، لأن الشيوعية كانت قد طلبت معونة المسلمين في الثورة ضد القيصر، ووعدتهم بأن تجعل لهم مكانة خاصة إذا نجحت الشيوعية، وتترك لهم حرية ممارسة حياتهم الإسلامية، فلما طالبوا بتحقيق الوعد، حققه ستالين لهم على هذا النحو بالقتل والتعذيب والتشريد الجماعي.

ولقد اضطرت الشيوعية إلى "التراجع" عن قرار الإبادة الجماعية الذي كان مقررًا من قبل، حين سنحت لهم فرصة الانتشار والتوغل في العالم الإسلامي بعد الحرب العالمية الثانية، فوجدوا أن قرار الإبادة سيعوق انتشارهم، ويفوت عليهم فرصة قد لا تسنح من بعد، فأعلنوا أنهم "متسامحون" وأنهم لا يتعرضون لأصحاب العقائد الدينية بالإيذء! ولعلهم كانوا قد ظنوا أنه لم يعد هناك خطر من "التسامح" بعد إبادة من أبادوه ونفي من نفوه وتشريد من شردوه! ولكن دخولهم أفغانستان لإبادة المسلمين هناك يدل على أن تقديراتهم في هذا الأمر لم تكن على صواب! فهم اليوم يضربون المسلمين الأفغان حتى لا يتجمع غدا المسلمون الروس!

وبصرف النظر عن وضع المسلمين في الدول الشيوعية، فإن الشيوعية تكره الدين كراهية شديدة كما أسلفنا، وتحاربه بكل وسائل الحرب، وتتمنى اليوم الذي يزول فيه من الوجود.

وفي إمكاننا أن نستدل من هذه الحرب ذاتها على عمق الدين في الفطرة! فلولا أنه عميق في الفطرة كل هذا العمق ما خافت الشيوعية من عودته كل هذا الخوف ولاحاربته كل هذه الحرب.

ولكنا لسنا في حاجة إلى الاستدلال عن طريق غير مباشرة. فقد أغنانا حديث "جاجارين" عن ذلك، وشهدت الفطرة على لسانه إنه لا إله إلا الله.. وهو الذي ولد وتربى في ظل الإلحاد الرسمي والشعبي على السواء!